شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الفساد يتقدم!

لم يتراجع رئيس الوزراء عما صرّح به منذ بضعة أسابيع بان الإرهاب قد هُزم ولم يبق له في البلاد سوى جيوب صغيرة هنا وهناك. ولم يتراجع أيضا القادة الأمنيون الذين رددوا بعده الرأي نفسه. ومعنى هذا انهم متمسكون بما قالوا، فشكرا أيها السادة .. يعطيكم ألف عافية وأثابكم الله خيراً عن صنيعكم.

لنفترض جدلاً ان ذلك صحيح برغم السلسلة المتواصلة من الهجمات الإرهابية الدموية. هذا سيُرتب على حكومة السيد نوري المالكي بعدما انتهت من التحدي الأكبر الذي واجهته وواجهه المجتمع بأسره طوال السنوات الماضية، الإرهاب، أن تتفرغ الآن لمواجهة التحدي الأكبر التالي من حيث الأهمية والخطورة. ولا يوجد أكثر خطورة على دولتنا ومجتمعنا ومستقبلنا من الفساد المالي والإداري الذي يقرّ الجميع بانه متفشٍ في كل مفاصل الدولة وحواشيها. ولا يشذّ عن هذا الإقرار الا الحكومة نفسها وبالأخص المتنفذون فيها، وعلى رأسهم رئيس الوزراء، الذين يهوّنون كثيراً من مستوى الفساد ويقللون من مخاطره، ويعتبرون ان الأمر برمته "مبالغات" سياسية وإعلامية!

اذا كانت هذه الحكومة قد قصمت فعلاً ظهر الإرهاب فإنها مطالبة الآن بأداء مماثل في ساحة الفساد، ذلك ان النجاح التام في هزيمة الإرهاب سيعتمد بدرجة كبيرة على مكافحة الفساد المالي والاداري، فهذا الميدان هو بيئة مثالية للغاية للإرهاب، ونحن نعرف ان الاجهزة الأمنية تحفل بالضباط الفاسدين الذين تمرّ عبرهم الاختراقات الأمنية من قبل عصابات الارهاب والجريمة المنظمة.

أمس نُشر تصريح للنائب عن كتلة المواطن عزيز العكيلي أكد فيه ارتفاع نسبة الفساد الاداري والمالي واستشرائه في جميع مؤسسات الدولة وارتفاع مستوى الفساد حتى في أجهزة الرقابة، عازياً ذلك الى ضعف الإدارة الجديدة لهيئة النزاهة وارتباط المفتشين العامين بالوزارات وبقائهم تحت سلطة الوزراء.

ونائب مثل السيد العكيلي لا ينطق عن الهوى، فهو يعرف بحكم منصبه النيابي وموقعه في لجنة النزاهة البرلمانية، ولا يمكن اتهامه بالكيدية لانتمائه الى الائتلاف البرلماني الذي ينتمي اليه رئيس الوزراء، التحالف الوطني.

في المجالس الخاصة للسياسيين، بما فيها مجالس أعضاء في التحالف الوطني، يتردد القول دائماً بان رئيس الوزراء والطاقم المحيط به ليس لهم مصلحة في مكافحة الفساد، فهذا الملف مستخدم من قبلهم لأغراض سياسية، فضلاً عما يرتبط به البعض منهم مع رجال أعمال كبار يدفعون أموالاً طائلة لقاء التسهيلات التي يتلقونها للاستحواذ على مقاولات وصفقات كبيرة.

الإرهاب لم يهزم بعد .. هذا أمر مؤكد، وسيحتاج الأمر الى وقت غير قصير لتحقيق هذا الهدف، وواحدة من أهم الخطوات لإنجاز هذا ان يُكافح الفساد المالي والإداري بصورة جدية وليس بالصورة التي جرت بها حتى الآن، فلقد مرّ أكثر من اربع سنوات منذ أن اعلن رئيس الوزراء الحملة الوطنية لمكافحة الفساد (حددت لها فترة خمس سنوات)، وها نحن نرى ان الفساد المالي والاداري هو الان أوسع نطاقاً وأعمق غوراً مما كان عليه قبل بدء الحملة وان الفاسدين باتوا أكثر شراسة وعدوانية وصلافة مما كانوا عليه من قبل .. لأنهم مدعومون من أعلى المستويات.

قالوا: إذا أقرّ فسنقرأ على الدولة المدنية السلام

قانونيون وسياسيون: فيتو الفقهاء ضربة كبيرة للقضاء

أعرب سياسيون وخبراء قانونيون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان عن تخوفهم من إقرار قانون المحكمة الاتحادية في شكله الجديد الذي يسمح لأربعة فقهاء في الشريعة الإسلامية بحق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يرون أنه لا يتطابق مع الشريعة.

جاء ذلك في الجلسة الحوارية التي أقامها المجلس العراقي للسلم والتضامن ومركز المعلومة للدراسات والأبحاث، في مبنى المجلس صباح أمس السبت

جانب من الجلسة.. (عدسة المدى)

□ بغداد / مؤيد الطيب

وحضرها سياسيون وممثلو أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات سياسية وثقافية، واشرف على الجلسة وأدارها كل من الدكتور عامر حسن الفياض عميد كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين والقاضي سالم الموسوي والدكتور علي الرفيعي المنسق العام للتيار الديمقراطي العراقي و الدكتور علي عباس والقاضي هادي عزيز.

وأكد عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلفي إن "مشروع القانون إذا قدر له أن يمرر سنكتب على الدولة المدنية السلام، وكما مررت المحاصصة الطائفية والاثنية في كل مؤسسات الدولة ستمرر المحاصصة للقضاء، وكما إن المؤسسات التشريعية والتنفيذية مشلولة عن القيام بأي عمل أو محاسبة أي فاسد، أو إرجاع المال العام المسروق من مؤسسات الدولة، كذلك القضاء سيكون مكتوف الأيدي عاجزاً عن تقديم أي حكم".

وأشار الحلفي في تصريح لـ"المدى" أمس إلى ان "على القوى الديمقراطية والقوى المدنية والمواطنين بشكل عام الوقوف بوجه تمرير القانون لأن إستقلالية القضاء هو المتراس الأخير في المعركة من أجل التحول الديمقراطي، فيبدو إن المتنفذين الذين يختلفون على كل شيء ويتفقون من أجل تأبيد مصالحهم، فبالتالي يشلون كل مفاصل الدولة، والهدف من تمرير قرار حق النقض للفقهاء هو شل القضاء، فلا خشية على الإسلام في البلد بل توجد خشية على مصالح ذاتية لدى الكثيرين من المتنفذين في السلطة".

وأضاف الحلفي "منذ تأسيس الدولة ولحد الآن لم تشرع أو تصدر قوانين وأحكام مخالفة الشريعة الإسلامية، بغض النظر عن الحكومات المتعاقبة وبعدها عن الديمقراطية ورغم دمويتها ودكتاتوريتها لكن لم يصدر تشريع قانوني يخالف الفقه الإسلامي، بل أحياناً العكس، فالكثير من القوانين شرعت لقتل الشعب في زمن الدكتاتورية وهي مأخوذة من الشريعة الإسلامية، وقد استلوا كلمة الأنفال من القرآن الكريم لتنفيذ عملية إبادة بحق الشعب، لذلك يجب التركيز على اختيار خبراء قانونيين للمحكمة الاتحادية بعيدا عن المحاصصة".

فيما أعرب الخبير القانوني والمنسق العام للتيار الديمقراطي سالم الرفيعي عن تخوفه قائلاً إن "إعطاء صوت لخبراء في الفقه الإسلامي في الوقت الذي ينص فيه النظام القانوني على إن رأي الخبير هو رأي استشاري وليس رأياً ملزماً، وتخوفنا أيضاً مما دار في أروقة مجلس النواب من كلام حول إعطاء أصوات الكثير من النواب لتشريع ومنح الفقهاء حق النقض على القوانين التي تطرح على المحكمة الاتحادية".

وأضاف الرفيعي في تصريح لـ"المدى" أمس إن "تخوفنا اكبر من إن خبراء الفقه الإسلامي وخبراء القانون سيتم تعيينهم من قبل رئيس الوزراء وهذه ضربة كبيرة للقضاء وتدخل في عمل السلطة القضائية، فأن القضاء يمثل الضمانة للعمل الديمقراطي ويمثل المتراس الحقيقي للدفاع عن الفصل الأول الوارد في الدستور عن ضمان الحريات وحقوق الإنسان، وتخوفنا يتأتى من إشراك أشخاص في عمل لا يدخل ضمن تخصصهم، فالقاضي له مواصفات وخبرة قانونية، وإشراكهم كخبراء لا اعتراض عليه لكن منحهم حق التصويت والنقض هو مصدر تخوفنا الكبير". وتابع الرفيعي " ان منح أشخاص لا يحملون أي خبرة في مجال القضاء هو تعطيل لدور القضاء وعمله، ففي النظام الديمقراطي للقضاء المهمة الاولى هي صيانة حقوق وحريات المواطن، لأن القضاء هو الضمانة الأخيرة لحق المواطن أمام سلطة تحمل كل أنواع المحاصصة والمنافع الشخصية ، فكيف إذا تم منح صوت القضاء لإشخاص لا يحملون أية خبرة قضائية".

من جانبه أوضح رئيس منظمة حمورابي لحقوق الإنسان وليم وردا إن "من الصحيح إن ٩٠٪ من المجتمع مسلم، لكن الفرق كبير بين أن تكون مسلماً أو أن تكون إسلامياً، ولا بد أن نتذكر دائماً أن هناك مسيحيين وأيزيديين وشبكاً وصابئة مندائيين، فأين سيكون موقعهم في المحكمة الاتحادية، ومن الغريب أن يخشى المسلمون وهم يمثلون كل تلك النسبة الكبيرة على دينهم من الأقلية".

وأضاف وردا في تصريح لـ"المدى" أمس إن "هنالك تجاهلا متعمدا للأقليات وعدم اكتراث لعقائدهم ومشاعرهم ووجودهم، وكأن هذا القانون رسالة تقول بأن الأقليات يجب ان ترحل عن البلد، أو أن يعيشوا تحت قاعدة مختلفة وليس ما يؤمنون به وهذا يعتبر انتهاكا للحريات بشكل عام، فالديمقراطية بالأساس هي أن تحترم حقوق الأقليات، وتمرير القانون بهذه الصيغة هو انتهاك لحقوق تلك الأقليات".

دوامها من السابعة صباحاً وحتى الثامنة مساء

في كربلاء .. كل خمس مدارس في بناية واحدة

□ بغداد -كربلاء/ محمد صباح

حمل النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد المهدي الخفاجي وزارة التربية مسؤولية دمج خمس مدارس في بناية واحدة في محافظة كربلاء، محذرا في الوقت نفسه من ان هذا الدمج ستكون له سلبيات كبيرة وتبعات على واقع التعليم وعلى ادراك واستيعاب الطلبة.

في حين اوضح النائب محمد الهنداوي"ان دوام المدارس في هذه السنة سيكون من الساعة السابعة صباحا و الى الثامنة والنصف مساء".

وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق ان العراق بحاجة إلى بناء ٥ آلاف مدرسة في مختلف أنحائه في ظل التزايد السكاني والدمار الذي لحق بالبنى التحتية بسبب الحروب التي تعرض لها البلد والحصار الاقتصادي.

ففي مقابلة مع المدى اوضح النائب عن محافظة كربلاء مهدي الخفاجي "ان هناك مشاكل عدة ستواجه التعليم في المحافظة خلال هذه السنة تكمن في دمج كل خمس مدارس في بناية واحدة، محذراً من شيوع هذه الظاهرة التي وصفها بالخطيرة على المستوى العام للتربية والتعليم في المحافظة.

وكانت رئيسة لجنة التربية في مجلس محافظة كربلاء ابتهاج الزبيدي أعلنت عن هدم (٣٣) مدرسة ايلة للسقوط لغرض اعادة بنائها من جديد في مركز المحافظة وقضاء الهندية وناحية الحسينية.

وتابع الخفاجي "ان المشكلة متجذرة منذ وقت طويل والتي تعود الى ايام النظام السابق الذي حرم المحافظة من بناء اية مدرسة جديدة طيلة سنوات حكمه ، الامر الذي انعكس على الوضع الحاضر"،مضيفا "ان من المشاكل الكبيرة التي تواجه نظام التعليم ارتفاع عدد طلاب الصف الواحد الذي يصل الى اكثر من (٨١) طالبا، متسائلا "كيف يستطيع المعلم او المدرس ايصال المعلومة لهذا العدد الهائل".

وحذر الخفاجي وهو نائب عن ائتلاف دولة القانون "من مغبة دمج عدة مدارس في مدرسة واحدة لاسيما وان بعضا منها بعيدة عن الاخرى وان اغلب المدرس المحالة للترميم هي مدارس ابتدائية".

واضاف "ان هذه العملية اضطرارية الا ان لها انعكاسات سلبية على واقع التعليم في كربلاء خصوصا وان المحافظة احتلت المركز الثاني في السنة الماضية بنسب النجاح، مبينا ان هذه النسب تأتي ايضا بشكل غير صحيح حيث تعتمد ادارات المدارس في المحافظة على اساليب التشديد في التقدم للبكلوريا التي تعقد فرص النجاح لاعداد هائلة من الطلبة".

وبشأن حاجة المدينة للمدارس، اشار الخفاجي الى ان الحاجة الفعلية لسد النقص الموجود من المدارس فاق كل التوقعات هذه السنة حيث وصل الى (٥٠٠) مدرسة في حين كان العام الماضي منحصراً في (٣٠٠)مدرسة، موضحا ان ارتفاع هذه النسبة يعود الى ارتفاع النسب السكانية وزيادة عدد التلاميذ الجدد المسجلين في المدارس الابتدائية.

وبين "ان إعمار وترميم هذه المدارس الجديدة من ضمن موازنة المحافظة والبالغة (٣٠٠) مليار دينار وهي مبالغ غير كافية لسد احتياجات المحافظة".

وعن هذه الاخفاقات الحاصلة في المحافظة في بناء المدارس والتأخر في ايجاد الحلول الناجعة،اجاب الخفاجي ان هذا الموضوع تتحمله وزارة التربية ،لافتا الى ان الوزارة احالت بناء (٥٠٠٠) مدرسة نموذجية في جميع المحافظات الى شركة كورية الا انها لم تنجز اية مدرسة لحد هذه اللحظة ولا نعرف الاسباب.

ودعا وزارة التربية الى معالجة هذه المشكلة من خلال توفير الكرفانات لكل مدرسة مدرجة ضمن المدارس التي سترمم هذه الموسم من اجل تفادي جميع الاشكاليات التي قد تؤثر على المستويات التربوية والتعليمية في المحافظة.

واوضح "ان هناك العديد من المدارس الآيلة للسقوط والطينية والتي تحتاج الى اعادة بناء وليس ترميما".

ويذكر ان المدارس التي احيلت في ناحية الحسينية الى الترميم هي كل من الغساسنة والتقدم والغاضريات والمحاسن وام وهب والخمائل والفرزدق والعزة والقحطانية والنهضة اضافة الى المحمدية و(١٥) شعبان اللتين أحيلتا إلى الترميم منذ عام ٢٠٠٥.

الى ذلك اعتبر النائب عن حزب الفضيلة محمد الهنداوي "ان موضوع ترميم المدارس ودمج بعضها بالبعض الاخر حالة استثنائية وسوف تكون لهذه السنة حصرا".

وقال الهنداوي لـ"المدى" ان الحكومة المحلية اخذت على عاتقها ترميم المدارس، لافتا الى ان الدوام لهذه المدارس سيكون من الساعة السابعة صباحا الى الثامنة والنصف مساء.

وقلل الهنداوي وهو نائب عن محافظة كربلاء "من خطورة هذه الاجراءات على العملية التربوية ،حيث قال "ان الموضوع ستتم معالجته بعد وصول الكرفانات من الوزارة وعلى ان لا يتعدى الترميم هذه السنة وستكمل جميع المدارس".

ومن جهته، أكد المدير العام لتربية المحافظة عبد الحميد الصفار في حديث له مع"المدى" ان وزارة التربية اتفقت مع وزارة الصناعة على تجهيز المحافظة بكرفانات ستنصب في الفترة اللاحقة بالقرب من هذه المدارس التي ترمم حالياً.

وأضاف "ان عدد المدارس التي تمت إحالتها الى الترميم هي (٣٠) مدرسة موزعة على جميع انحاء المحافظة وجميعها من المدارس الايلة للسقوط"، موضحا " ان حاجة المحافظة من المدارس (٣٣) مدرسة في الوقت الحالي".

يذكر ان البنك الدولي مول تنفيذ ٧ مشاريع لبناء مدارس تربوية بمحافظة كربلاء في مناطق متفرقة من المحافظة.

يلتقي بالمالكي اليوم لمناقشة الإصلاحات

النجيفي: موقف العراقية موحد تجاه ورقة الإصلاح

□ متابعة /المدى

أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بلورة موقف موحد للقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي بخصوص التعامل مع ورقة الاصلاح التي طرحها التحالف الوطني الذي يقود الحكومة .

وفيما اعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي ان النجيفي سيلتقي رئيس الحكومة نوري المالكي الاحد لمناقشة ماورد في الورقة الاصلاحية ، لفت رئيس البرلمان الى بلورة موقف موحد داخل قائمته للتعامل مع ورقة التحالف الوطني وقال لـ "المدى " :"الموقف موحد داخل القائمة العراقية بخصوص ورقة التحالف الوطني الاصلاحية ، وسنتعامل معها في ضوء ماورد في اتفاق اربيل والاجتماعات اللاحقة التي جمعت العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري " معربا عن امله في ان يبادر الطرف الاخر في اشارة الى ائتلاف دولة القانون ابداء حسن النية " بتنفيذ مطالب الشركاء لتجاوز الازمة السياسية استنادا الى ماورد في الدستور ، والاسراع باقرار التشريعات التي تنظم عمل الدولة ."

وخلال شهر رمضان التقى رئيسا الحكومة والبرلمان على مائدة افطار واتفقا على مواصلة اللقاءات لغرض التوصل الى اتفاق مشترك لتجاوز الازمة الراهنة .

وعلى صعيد متصل يعقد التحالف الوطني اجتماعا في بغداد خلال الايام القليلة المقبلة تمهيدا لطرح ورقته الاصلاحية امام الاطراف المشاركة في الحكومة .

فيما اعلن النائب عن كتلة الاحرار النيابية جواد الحسناوي، امس السبت، استمرار مباحثات الكتل السياسية بشأن ورقة الاصلاح، مشيرا الى اعتراض كتلته حول بعض بنودها وان القوى السياسية ستحدد اجتماعا قريبا لحسمها.

وبين الحسناوي في تصريح لـ"المدى برس"، ان "الكتل السياسية ستجتمع هذه الايام لمناقشة ورقة الاصلاحات"، لافتا الى "عمق الخلاف بين الأطراف السياسية حولها، بعد الاعتراضات حول بنودها".

وتابع ان "كتلة الاحرار اعترضت على جملة فقرات من بنود الورقة، كذلك بقية الكتل السياسية فهي لم تقف على رؤى محددة". واشار عضو البرلمان الى ان "ورقة الاصلاح لم تتضمن تحديد الولايات للرئاسات الثلاث، فضلا عن التوازن والمساومات السياسية ومسألة الشراكة الوطنية". واضاف أن "الكتل السياسية لم تتفق لحد الآن حول وضع خارطة طريق للإصلاحات، وسيوضع سقف زمني لهذه الكتل مقابل الاتفاق على فقرات الإصلاحات".

الى ذلك اكد النائب عن كتلة حزب الفضيلة الاسلامي عمار طعمة ان لجنة اعداد الورقة "وضعت اللمسات الاخيرة على بنودها لعرضها امام الشركاء بعد تضمينها مطالبهم وتنفيذها باعتماد الدستور".

فيما قال النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي من اهمية الورقة لكونها لم تتضمن بندا ينص على تحديد ولاية رئيس الحكومة لدورتين ، استبعد عضو ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي ادراج مطلب الصدريين بخصوص تحديد الولاية " لكونه يخالف الدستور".

الى ذلك اعتبرت الكتلة العراقية البيضاء الاجتماع الوطني الورقة الاخيرة للعملية السياسية، مشيرة الى ان فشل انعقاده سيؤثر بشكل سلبي على مجمل الوضع العام.

وقال الامين العام للكتلة جمال البطيخ في بيان صحفي تلقت "المدى " نسخة منه امس السبت ان "فشل عقد الاجتماع الوطني سيضع الجميع امام خيار وحيد وهو تشكيل حكومة الاغلبية السياسية".

وأعرب عن امله بأن "تغير الكتل السياسية مواقفها والاتجاه نحو مواقف ايجابية جديدة ، تكون رادعاً لجميع الخلافات التي حصلت بين الفرقاء السياسيين خلال الفترة الاخيرة".

وشدد البطيخ على ضرورة ان "يقدم قادة الكتل السياسية تنازلات من اجل المصلحة العامة ، التي تأثرت بشكل سلبي بسبب المصالح الشخصية للكتل والاحزاب".

يذكر ان التحالف الوطني اعلن ان ورقته تضمنت سبعين بندا إصلاحيا تتعلق بقضايا تشريعية وتنفيذية وقضائية ، اكدت القائمة العراقية وائتلاف القوى الكردستانية انهما لن يتسلما الورقة رسميا لغرض اتخاذ الموقف النهائي حولها .

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون